الحركة الاستيطانية في الجزائر و فلسطين بين 1917 -1962 م مقاربة تاريخية للظاهرة وأثرها على هوية الشعبين

الأستاذ: حمودى ابرير
جامعة بسكرة، الجزائر

الملخص:

إن الاستعمار الاستيطاني يصدر أساسًا عن المصالح الاقتصادية، ولاعتبارات استراتيجية ظل الحصول علي الأرض تحت أشكال الإكراه أو الإغراء المادي يشكل أحد أهم جوانب تاريخ هذا النوع من الاستعمار، فالأرض تشكل القاعدة المادية للاستيطان بينما يشكل المستوطنون قاعدته البشرية، وغالبًا ما تمثل الكيانات الاستيطانية أهم الأدوات التي يعتمد عليها استمرار النظام الاستعماري، ومهما كانت مصادر الظاهرة الاستعمارية وتباعدت في زمان ومواقع تطبيقها، فإنها بأساليبها ونتائجها تتشابه بل تكاد تتطابق أحيانًا كما هو الحال في الجزائر وفلسطين، فقد تجاوزت الإجراءات الفرنسية والإنجليزية والصهيونية التي كانت تتخذ تحت ذرائع مختلفة وفي ظروف شتى، حدود المصلحة الاقتصادية بعد السيطرة على الأرض والثروات إلى محاولة تغيير المعادلة الديموغرافية القائمة والسعي إلى تزييف هوية الشعبين الضاربة في الزمن بقرون طويلة.

Abstract:

The pursuit of economic interests is the primary factor influencing the colonialist occupation and for strategic reasons, access to new territories of coercion way is one of the most important aspects of the history of colonial occupation . While the settlers are the human element of the colonialist component, the land is the material element. These colonial entities were often the key instrument that helps maintain the colonial regime, this fact is undoubtedly present in all the history of colonialism, while such practice results were always similar and sometimes identical, as was the case of Algeria and Palestine. So after checking throughout the occupied territory and obviously the resources, the measures taken by the French, British and Zionists, for different pretexts and under different conditions, targeted changing demographic data and handling of identity occupied peoples.

مقدمة:

تمثل تجربة " الاستعمار الاستيطاني " أسوأ التجارب الاستعمارية ليس في التاريخ الحديث فحسب ولكن في التاريخ الانسانى ككل، وظلت ترمز إلى فترة من الاستغلال ومحاولات طمس الهوية المحلية عبر السعي إلى تغيير الواقع المحلى القائم بكل الوسائل أبرزها تمسك المستوطنين بالأرض والثروات،وعرقلة مسار تحرر الشعوب، لقد أنتج الاستيطان الطبقية والبؤس في المستعمرات ،وفرض نمطا جديدا من الحياة المستوردة، و خلقت صراعا لم ينته مع الاستقلال السياسي لأغلب الشعوب التي كانت ضحية للتجربة بين الدول الاستعمارية والدول المستقلة بدلا من مظاهر التعاون والتعايش، ولان الجزائر و فلسطين كانتا ضحية لهذا النوع من الاستعمار، فان هذه دراسة ستستهدف واحدة من أعقد مراحل الصراع الحضاري بين العرب والمسلمين وكل الشعوب المستضعفة من جهة وبين الأوروبيين المسيحيين واليهود من جهة أخرى، مرحلة أفرزت واقعا لا زالت سلبياته في التعاظم، في غياب حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية.

إن أهمية هذا الموضوع تكمن في تعدد الوقائع التي تعالج فيه، فهو يتطرق إلى فترة حاسمة من تاريخ الجزائر وفلسطين امتدت من سنة 1917 إلى سنة 1962، فهي فترة عسيرة وغنية بالأحداث سواء في الجزائر أو فلسطين، فهي التي شهدت أعظم نكبات العرب والمسلمين عندما اغتصبت فلسطين وضاعت سنة 1948 إلى الآن، وهي التي شهدت أعظم منجزاتهم بانتصار ثورة التحرير الكبرى في الجزائر سنة 1962، ويسمح بالبحث في تفاصيل العلاقة التي تحكم المستعمر بشعوب المستعمرات وانعكاساتها على الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي، وذلك من خلال دراسة الظاهرة الاستعمارية الاستيطانية في الجزائر وفلسطين كنماذج واستعراض نتائجها، كما يسمح لنا بتحديد بعض ملامح العلاقة التي كانت تربط الجزائر بفلسطين في كل أبعادها باعتبارهما جزء من العالمين العربي والإسلامي.

وبالتالي فان إشكالية الموضوع ستبحث طبيعة السياسة الاستيطانية الفرنسية- كجزء من الامبريالية الأوروبية- في الجزائر والصهيونية العالمية في فلسطين ومدى تأثيرها على الواقع المحلي للشعبين الجزائري والفلسطيني طيلة الفترة السابقة ؟

فعلى الرغم من أن ظاهرة الاستعمار الاستيطاني قديمة وتعود إلى القرن السابع عشر،إلا أن هذا المصطلح لم يستعمل إلا منذ بداية الستينات من القرن العشرين، ويتفق المؤرخون على أن هذا النوع من الاستعمار يعكس نمطا خاصا قاسيا من أنماط فرض السيطرة على الشعوب،ويؤكدون أنه يمثل حالة من الاستعمار الداخلي حيث يتحول معها إقليم معين بسكانه الأصليين إلى- مستعمرة - لقطاع آخر من سكان وافدين عليه في الغالب من أصول أروبية، وبالنظر إلى تاريخ " الظاهرة الاستيطانية " فإنه من الواضح أن الاستعمار الاستيطاني لم ينشأ بمعزل عن الاستعمار التقليدي [1] وبينهما ترابط عضوي واضح، فالمستعمرات الاستيطانية أهم الأدوات التي يعتمد عليها استمرار النظام الاستعماري.

ولأن الأفراد والجماعات " المغضوب عليها " أو" الطامحة " يمثلون وقود الاستيطان،فان ظاهرة الهجرة والتهجير مثلت الركن الرئيس في هذا النوع من النظام الاستعماري، وإذا كانت ظاهرة الهجرة الحرة يمكن أن تقودنا للحديث عن العوامل والمبررات التي قد تساق لإضفاء طابع الشرعية على الاستيطان ، فان عدم الخلط بين العوامل التي تحرك الظاهرة وحده يبين طبيعتها، فهناك الهجرة الاستيطانية كحقيقة اجتماعية كفرار الأشخاص بحثا عن الأمن مثلا، وهناك الهجرة الاستيطانية كحقيقة اقتصادية بحثًا عن مراكز الرزق أو لتحسين مستوى المعيشة بسبب جفاف يحدث، أو قحط ينزل،أو زلزال يقع أو فيضان يجري أو أمراض فتّاكة تحل، أو نحو ذلك من الظروف والكوارث الطبيعية، وهناك هجرة استيطانية كحقيقة سياسية[2] بحثا عن المكاسب ،وهو الأمر الذي ينطبق على الهجرة الأوروبية إلى الجزائر لأنها لم تكن تخلو من حوافز تحركها المصالح

الاقتصادية والاعتبارات الإستراتيجية ،وقد عرفت الجزائر وفلسطين هذا النوع من الاستعمار بعد حركة هجرة استيطانية واسعة في حقب زمنية متقاربة اختلفت في ظروفها وأساليبها بعض الشيء ،ولكنها اتفقت في هدف السيطرة على الأرض والعمل لأجل الاحتفاظ بها بكل الوسائل باعتبارها الركن الأساس في الاستيطان.

1- تطور الظاهرة الاستيطانية في الجزائر و فلسطين بين 1917-1962

عمليا كانت الجزائر حتى منتصف الحرب العالمية الأولى قد مرت بما عرف بفترات الإدماج والإدماج الكلي، و"العصر الذهبي للاستيطان" الذي بدأ منذ بداية القرن العشرين. فقد قارب عدد المعمرين 800 ألف بعد أن كان عددهم 600 معمر سنة 1830، وارتفعت مساحة الأراضي الزراعية التي استحوذ عليها هؤلاء إلى أكثر من 2،1 م هكتار[3]،بينما عرفت فلسطين في منتصف الحرب العالمية الأولى -1917- البداية الفعلية لحركة الاستيطان اليهودي بعد أن وصلت إليها طلائع المستوطنين في حدود سنة 1880 في أعقاب انتظام الحركة الصهيونية [4] واستمرت بشكل بطيء نوعا ما حتى أصبح عدد اليهود فيها يتجاوز 50 ألف في بداية الحرب العالمية الأولى.

وفي جوهر الفروق في تنفيذ مخططات فرنسا واليهود في الجزائر وفلسطين، كان من الواضح أن فرنسا لم تجد عناء كبيرا لتكريس سياستها الاستيطانية، ذلك أنها أرفقت العملية بتحفيز الأوروبيين والفرنسيين المتوجهين إلى الجزائر بإصدار سلسلة من القرارات الإدارية والاقتصادية لصالحهم كان أولها قرار- كلوزيل- بشأن الأملاك العامة الذي صدر في 08 سبتمبر 1830 والذي نص على أن كل الدور والدكاكين والمخازن والحدائق والأراضي والمحلات والمؤسسات مهما كانت يشغلها الدايات والبايات الأتراك أو يشغلها الناس باسمهم والمؤسسات الوقفية يجب أن تستمر لحساب فرنسا،وفي أغرب ما نص عليه القرار إعطاؤه فقط مهلة ثلاث أيام لأصحاب الأملاك لاستظهار إثبات الملكية وإلا فإن السلطات ستصادرها مباشرة،رغم أن أغلبية هؤلاء كانوا غائبين[5]، ثم توالى بعد ذلك صدور القرارات والقوانين

المغتصبة لأملاك الجزائريين بكل فئاتهم طوال فترة الاحتلال خاصة في القرن التاسع عشر وتحويلها لموجات المعمرين الوافدين عليها أفرادا وجماعات وذلك بهدف تفقير الجزائريين وإجبارهم على الهجرة ،وترويضهم سياسيا عن طريق الاقتصاد [6]،ومن أجل المساعدة على زرع المجتمع الاستيطاني في الجزائر ودعم أركانه أرفقت فرنسا قراراتها السابقة بإجراءات تحفيزية لصالح المعمرين شملت القروض البنكية والمساعدات التقنية وضمان تسويق منتجاتهم .

وعكس فرنسا التي اتخذت كل الإجراءات الخاصة بخلق مجتمع استيطاني في الجزائر وهى متحررة من الضغوط الدولية التي قد تمنعها أو تعرقلها من المضي في سياستها بعد أن جنحت باقي الدول الأوروبية المنافسة إلى التوافق علي مناطق النفوذ في تسويات مؤتمر برلين الثاني سنة 1884، فإن الحركة الصهيونية واجهت مصاعب للاستيطان في فلسطين منذ نهاية القرن التاسع عشر بسبب رفض الإمبراطورية العثمانية أي دور لليهود فيها، حيث لجأت في عهد السلطان عبد الحميد إلى استصدار- فرمانا*- سنة 1888 تم بموجبه تنظيم حركة الهجرة اليهودية إلى فلسطين خوفها على مستقبلها .

كما رفض السكان العرب في فلسطين والمنطقة المجاورة هجرة اليهود مؤكدين أنها تخفي وراءها تنفيذ توصيات الحركة الصهيونية الصادرة في مؤتمر بال سنة 1897، و هو ما أظهرته حوادث العنف الأولى التي وقعت سنة 1898 حيث تعرض اليهود لغضب المسلمين في شرق الأردن فقدوا خلالها بعض ممتلكاتهم[7] ولم يستسلم اليهود للواقع حيث قررت الحركة الصهيونية المضي قدما في جهودها لإيصال أكبر عدد من اليهود إلى فلسطين عبر السعي إلى رفع العراقيل التي تقف في وجه المهاجرين كمرحلة هامة من سياسة الحركة، وتمكنت من إسقاط السلطان عبد الحميد عن طريق نشاط يهود الدونمة الذين أسهموا في تشكيل وتوسيع أنشطة "جمعية الإتحاد والترقي" ودفعها لتنفيذ الخطة فكان قرار خلع السلطان سنة 1909 [8].

كما نجحت الصهيونية في العمل على محور مواز كان هدفه استصدار قوانين تستطيع بموجبها أوفي ظلها تمرير المزيد من المهاجرين إلى – أرض الميعاد– فقد تقرب زعمائها من بريطانيا باعتبارها دولة تشفق على أمانيهم ،لدفعها إلى إصدار وعد رسمي يسمح لليهود بإقامة وطن قومي لهم في فلسطين ،وكان لهم ذلك بعد أن وجه – آرثر جيمس بلفور– وزير خارجية بريطانيا رسالة إلى اللورد اليهودي – روتشيلد – جاءت كثمرة اتصالات ومفاوضات بين زعيم الصهيونية– حاييم وايزمن– والحكومة البريطانية[9] .يعلمه فيها قبول حكومة بلاده طلب اليهود وتعاطفها مع أمانيهم في وطن قومي بفلسطين.

لقد كان أثر هذا البيان كبير جدا بلغت معه حماسة اليهود حد الهوس لأنهم رأوا فيه حدا لآلامهم ومحققا لتنبؤات كتابهم المقدس. معتبرين إياه تحولا هاما في تطور الحركة اليهودية، إذ اجتمعت بعده كلمتهم على وجوب المساهمة الجدية في إقامة الدولة[10] وزاد نشاطهم داخل بريطانيا وخارجها وتوسعوا إلى دعم موقف بريطانيا بعد نهاية الحرب لأجل فرض انتدابها على فلسطين، وكان قرار مجلس الحلفاء الأعلى في مؤتمر– سان ريمو – سنة 1920 بإعطاء بريطانيا فلسطين وشرق الأردن والعراق لإدارة شؤونها مثار تهليل فاق في حجمه وعد بلفور نفسه لدى كافة اليهود في العالم[11]، وكان ذلك بداية فعلية لتجسيد حلم الصهيونية في فلسطين، خاصة أن بريطانيا شرعنه "صك الانتداب "بانتزاعها موافقة عصبة الأمم عليه بعد ذلك.

وبعد أن كان عددهم يتراوح بين عشرون وثلاثون ألف سنة 1903 [12]، يمثلون الطلائع الأولى للمهاجرين اليهود إلى فلسطين ،سمحت جهود الصهيونية قبل وبعد صدور وعد بلفور بارتفاع مطرد لعدد المهاجرين ،خاصة بعد وصول الدفعة الثانية من اليهود الأكثر تعصبا ليهوديتهم والذين بدؤوا في التدفق على فلسطين منذ سنة 1907 وهم في غالبيتهم عناصر فتية انتخبت بدقة ولها قسطا وافرا من الثقافة اليهودية[13]، ما رفع أعداد المهاجرين إلى ما بين خمسون وستون ألفا رغم تفاوت التقديرات وذلك بحلول سنة 1917، مقابل نحو 600 ألف

عربي، قبل أن ينتقل العدد إلى أكثر من 83 ألف مستوطن من أصل أكثر من 800 ألف عربي ما رفع نسبة اليهود إلى 11 % من مجموع سكان فلسطين الذين أحصتهم بريطانيا لأول مرة سنة 1922[14].

لقد مثل الانتداب البريطاني غطاء لحكم اليهود في فلسطين، فقد تم تعيين اليهودي البريطاني- صامويل هربرت - رسميا كمندوب بريطاني سامي في فلسطين تحت ضغوط وجهود اللوبي اليهودي في بريطانيا، وكان عهده خطيرا على مستقبل فلسطين العربية إذ توطد في فترته التي استمرت حتى سنة 1925 نفوذ اليهود وصارت لهم الكلمة الأولى في فلسطين بعد سيطرتهم على مراكز متقدمة في أجهزة حكمها وفي عصب التجارة والصناعة[15].

وهو ما شجع تدفق المزيد من اليهود عليها، ودفع عددهم بشكل تصاعدي وسريع حتى بلغ بحلول سنة 1931 أكثر من 184 ألف مستوطن بنسبة 17 % من مجموع سكان فلسطين الذين بلغ عددهم في نفس السنة نحو 958 ألف نسمة[16]،ورغم تأثر الهجرة اليهودية بالأزمة الاقتصادية التي هزت المنطقة كباقي مناطق العالم سنة 1929.

إلا أن جهود اليهود التي دفعت بريطانيا إلى إلغاء كتاب - باشفيلد- الأبيض في فبراير سنة 1931 انعكس إيجابا على حركة الهجرة اليهودية إلى فلسطين إذ وصلت أعداد المهاجرين سنة 1934 فقط إلى أربعين ألف مهاجر، ثم إلى 62 ألف مهاجر في السنة التي تلتها، وهي أرقام لم تكن سوى في قاموس الحلم الصهيوني آنذاك[17] لقد تضاعف عدد هؤلاء لسبعة أو ثماني مرات في خلال عقدين تلا صدور وعد بلفور حتى وصل عددهم عشية الحرب العالمية الثانية 430 ألفا مقابل نحو 1.09م عربي[18]، ما يؤكد أن نظام الانتداب رغم إصداره لبعض القرارات التي تعرقل حركة الهجرة في مراحل متأخرة على غرار "الكتاب الأبيض" سنة 1939 وذلك تحت ضغط حوادث العنف التي كانت تسود فلسطين ومطالب العرب بوقف الهجرة اليهودية، إلا أن ذلك لم يكن سوى امتصاص لغضب العرب والفلسطينيين سرعان ما تراجعت عنه بريطانيا بمجرد اصطدامها

بالضغط اليهودي والأمريكي بعد أن تمكنت الحركة الصهيونية من توريط الولايات المتحدة الأمريكية في القضية بعد إقناع إدارة – ترومان- بالتدخل لدى بريطانيا لإلغاء القيود الواردة في الكتاب الأبيض على الهجرة اليهودية إلى فلسطين بعد نهاية الحرب العالمية الثانية مباشرة، وكان أن تخلت بريطانيا عن العمل بقرارات الكتاب ومراسيمه.

أما في الجزائر وبعد أن عرف الاستيطان في العقدين الأولىين من القرن العشرين عصره الذهبي ،عادت حركة الهجرة الأوروبية بعد الحرب العالمية الأولى إلى التباطؤ رغم أن فرنسا سارعت كعادتها إلى توفير كل المغريات الاقتصادية والاجتماعية لجذبهم، ولم يزد عددهم بحلول سنة 1926 عن 833 ألف منهم 79 % من مواليد الجزائر[19] ولم يزد هذا العدد حتى سنة 1930 عن 880 ألف معمر مقابل 5.6 مليون نسمة من الجزائريين المسلمين[20].

وقد أظهرت إحصاءات السنة الموالية 1931 أن هذا التباطؤ إذ لم يتجاوز عددهم 885 ألف بينهم 733 ألف فرنسي[21]، وحتى عشية الحرب العالمية الثانية لم يرتفع عددهم عن 900 ألف بكثير ما يعني أن نسبة التزايد السنوي لم تكن تتعدى طوال العشرين سنة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى 06 % وهو مؤشر على أن عهد الاستيطان في الجزائر قد وصل إلى مراحله الأخيرة .

لقد دخلت الحركة الاستيطانية في الجزائر وفلسطين عهدا جديدا بعد الحرب العالمية الثانية ميزهما اختلاف واضح في المؤشرات والعناصر التي تقوم عليها، فبينما كانت حركة الاستيطان قد بلغت نهاية نموها تقريبا في الجزائر بدليل أن عدد المستوطنين لم يزد حتى اندلاع الثورة التحريرية سنة 1954، أي بعد نحو تسع سنوات من نهاية الحرب العالمية الثانية عن 1.03م مستوطن مقابل 8.4 م نسمة من الجزائريين، يسيطرون على أكثر من 2.7 مليون هكتار من الأراضي الزراعية، و11 مليون هكتار من الغابات والمساحات المختلفة وهو ما يمثل ثلثي أراضي الجزائريين قبل الاحتلال[22] ما يؤكد ضعف حركة الهجرة إلى الجزائر بعد

الحرب خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار نسبة نمو المجتمع الأوروبي في الجزائر التي كانت تتراوح بين 1 إلى 1.5 % سنويا.

فإن الذاكرة الفلسطينية تحتفظ بسجل سيئ عن تطور كبير لظاهرة الهجرة والاستيطان اليهودي بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة شاملة مناطق فلسطين هذه المرة، ما جعل من تلك الفترة أدق فترات تاريخ فلسطين المعاصر وأخطرها، خاصة أن الصهيونية حظيت بمزيد من العطف الدولي ومن دول الحلفاء تحديدا نظرا للظروف التي مر بها اليهود في أوروبا على يد النازية.

وقد أدت كل تلك التطورات في النهاية إلى إعلان ميلاد دولة إسرائيل التي باشرت خطة شاملة ساهمت – ولازالت - في إرساء قواعد مجتمع استيطاني يهودي بكل أركانه على أرض الفلسطينيين، بعد أن وضعت موضوع تهجير اليهود إلى فلسطين في أولى اهتماماتها ،وجندت له كل منظماتها وأحزابها وقياداتها وكتابها معتبرة "حلم بناء الدولة " الوليدة سيظل قالبا فارغا وخيالا عابرا بغير هؤلاء المهاجرين[23] فقد كان – دافيد بن غوريون- يؤكد: " إن الهجرة والاستيطان في حد ذاتهما كفيلان بأن يخلقا الواقع السياسي الذي لا مفر منه والذي سيأتينا بالاستقلال"[24].

إن ميلاد الدولة العبرية في فلسطين كان بداية لعهد جديد في مسار القضية الفلسطينية مثلما كان احتلال فرنسا للجزائر سنة 1830 بداية عهد جديد في مسار العلاقات بينهما، فقد كانت تلك الولادة بمثابة نفق مظلم وطويل دخله الشعب الفلسطيني لأن إسرائيل شأن فرنسا في الجزائر عمدت في أولى إجراءاتها من أجل تشجيع هجرة اليهود إلى فلسطين إلى تطبيق سياسة الاستيلاء على الممتلكات العربية الفلسطينية من خلال سلسلة من المصادرات - لم تنته بعد- للعقارات والأراضي مدعمة ذلك بسن مجموعة من القوانين منذ أيامها الأولى أهمها:

- قانون أملاك الغائبين الذي أعلنه المجلس التشريعي-الكنيست- بتاريخ 24 مارس 1950 والمعوض لقانون 19 ديسمبر 1949 والذي يخص القضية نفسها،

وقد كان ذلك القانون مشابها في محتواه لقانون 08 سبتمبر 1830 الذي أصدرته فرنسا في الجزائر.

- قانون مصادرة الأراضي لأجل المصلحة العامة والذي كانت سلطات الاحتلال البريطاني قد أعلنته أثناء فترة الانتداب وقد واصلت السلطات الإسرائيلية العمل به، وسمحت لنفسها بالسيطرة على الممتلكات التي كانت تحت السيطرة البريطانية التي ورثتها بدورها عن الدولة العثمانية صاحبة السيادة على فلسطين قبل الانتداب البريطاني، تماما كما جاء في إحدى مواد قانون 08 سبتمبر 1830 الذي أصدرته فرنسا في الجزائر والذي ينص على استمرار تلك الأملاك التابعة للدولة العثمانية في الجزائر لصالح الدولة الفرنسية.
- قانون في إطار الدفاع وفي ظل الطوارئ الذي أعلنته السلطات البريطانية والذي تخول للحاكم العسكري إبعاد المواطنين ومصادرة أراضيهم[25].وقد استمرت إسرائيل ،في العمل به ودعمته بقوانين أخرى تشبه في محتواها قانون الأهالي في الجزائر وقانون مصادرة أملاك الثائرين ضد فرنسا بعد ثورة الشيخ المقراني سنة 1871.
- قانون الطوارئ الذي يخص استغلال الأراضي البور الصادر سنة 1984 والذي يعطي الحق لوزير الزراعة بمصادرة الأراضي البور إذا تأكد له أن مالكها لا يستغلها، مثلما كانت تفعل وتتحجج فرنسا في الجزائر لأجل تأميم أكبر نسبة من الأراضي البور التي بلغت بحلول سنة 1952 أكثر من 11 مليون هكتار.

إن هذه القوانين وأخرى سمحت لإسرائيل بمصادرة أراضي وممتلكات مئات الآلاف من المواطنين العرب الفلسطينيين، ما وفر لها إمكانية إقامة قاعدة صلبة للاستيطان ،ففي مراحل لاحقة صرح نائب إسرائيلي سنة 1964 أن مساحة الأراضي التي صودرت منذ 1948 تصل إلى 418 ألف دونم من الأراضي

الزراعية حسب قانون أملاك الغائبين، وسبعين ألف دونم من أملاك الوقف الإسلامي حسب قانون استملاك الأراضي، و250 ألف دونم حسب قانون مرور الزمن، وعشرين ألف دونم حسب قانون الأحراش[26] .

إن سياسة التوسيع والاستيطان التي انتهجتها السلطات الإسرائيلية نابعة من طبيعة الدولة التي تبني مخططاتها وفقا لمبدأ السيطرة على الأرض لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية ومن ثم الإستراتيجية، فمرة تستحوذ على الأراضي والممتلكات باسم الأمن الوطني، ومرة باسم المصلحة العمومية ،ومرة بدعوى غياب أصحابها ،وأخرى باسم عدم امتلاك أصحابها لوثائق الملكية[27]،وقد أدت سلسلة المصادرات و توفير قاعدة الاستيطان إلى ارتفاع عدد الوافدين اليهود على فلسطين الى679 ألف بحلول سنة 1954 وارتفع بذلك عدد سكان إسرائيل إلى نحو 1.5 مليون نسمة ثم إلى أكثر من 1.9 مليون نسمة سنة 1960. إلى أكثر من 2.2 مليون نسمة سنة 1962 ،لقد هدفت إسرائيل إلى "جعل فلسطين يهودية بمقدار ما هي انجلترا انجليزية، أو ما هي أمريكا أمريكية " كما قال حاييم وايزمن[28] .

ومما سبق يمكن قراءة الاستنتاجات التالية عن الحركة الاستيطانية في الجزائر وفلسطين في الفترة السابقة:

أولا: أن الحركة الاستيطانية في الجزائر وفلسطين تتقاطع زمانا من حيث قوة التدفق ولكنها تشترك من حيث التدفق نفسه في فترة لا تقل عن ستين سنة.فالحركة الاستيطانية في الجزائر أسبق زمانا وأقل كثافة من تلك التي عرفتها فلسطين حتى الحرب العالمية الثانية، إذ أن الجزائر استوطنها ما يزيد قليلا عن واحد مليون فرنسي و أروبى في خلال قرن وربع تقريبا، بينما استقبلت فلسطين حتى سنة 1954 أي في خلال نصف قرن تقريبا نحو مليون ونصف مليون مستوطن يهودي.

ثانيا: لم تختل المعادلة السكانية أبدا لصالح المستوطنين في الجزائر ،إذ ظل الأهالي يمثلون الأغلبية المطلقة عبر كل مراحل الاستيطان حتى سنة 1954 حيث كان

الجزائريين نحو 8.4 مليون نسمة[29]، مقابل نحو مليون مستوطن، أي بنسبة 01 مستوطن مقابل 08 جزائريين، مقابل تحول سريع في معادلة الوضع الديمغرافي في فلسطين لصالح المستوطنين اليهود - داخل ما يعرف بالخط الأحمر - حول الأغلبية إلى أقلية والأقلية إلى أغلبية، رغم أن سكان فلسطين كانوا يمثلون الأغلبية حتى سنة 1948 بنسبة 6،68 بالمائة من مجموع السكان[30]، وبعد حرب عصابات ضاغطة اضطر الفلسطينيون إلى مغادرة أراضيهم وممتلكاتهم، ولم يبق منهم بحلول سنة 1949 سوى 300 ألف ممن يعيشون في المدن الكبيرة يمثلون نحو ستين ألف عائلة تحتل فقط نحو ستة آلاف ملكية، أي أن 700 ألف فلسطيني غادروا فلسطين وشردوا وأصبحوا بلا وطن[31]، في ظرف وجيز بفعل الظروف التي خلفتها نتائج حرب 1948 وقيام إسرائيل وقد زادت هذه النسبة اتساعا بمرور الزمن حتى الآن.

ثالثا: تتقاطع الفترة الاستيطانية في الجزائر وفلسطين زمانا من حيث تدفق المهاجرين ،فإذا كانت العقود الثلاثة الأولى من القرن العشرين قد عرفت وصول الظاهرة الاستيطانية في الجزائر إلى نهاية عصرها الذهبي، فإن الظاهرة في فلسطين قد دخلت عصرها الذهبي بعد إنشاء إسرائيل في نهاية النصف الأول من القرن العشرين، وعرفت ذروتها في بداية النصف الثاني من نفس القرن عندما كانت الظاهرة تعرف جمودا شبه كامل في الجزائر.

رابعا: تميزت الظاهرة الاستيطانية في الجزائر بتحكم فرنسا وحدها في تنظيمها رغم تأثرها في بعض الفترات بالأوضاع السائدة في أوروبا عموما وفي الجزائر. بينما تحكمت في الظاهرة الظروف الداخلية التي سادت فلسطين منذ نهاية القرن التاسع عشر حتى منتصف القرن العشرين وما بعده والقوى التي كانت تبسط سيطرتها على المنطقة، فحتى سنة 1917 كانت السلطة العثمانية تراقب حركة الاستيطان في فلسطين، وأصبحت بريطانيا هي المتحكمة في الظاهرة حتى نهاية فترة الانتداب سنة 1948، بعدها أشرفت سلطة "الاستعمار الصهيوني" على العملية وبأكثر حدة، لذلك يمكن القول أن فرنسا تورطت بدعم من حلفائها في إرساء قواعد

المجتمع الاستيطاني في الجزائر، بينما تورطت الدولة العثمانية- بضعفها- وبريطانيا – بتواطئها- والصهيونية –بأساليبها- في بناء قواعد المجتمع الاستيطاني في فلسطين.

خامسا: كان العنصر الوافد من أوروبا يمثل أكثر من غيره القاعدة البشرية للمجتمع الاستيطاني في البلدين ، فبينما كان المستوطنون في الجزائر يتشكلون بنسبة كلية تقريبا من الأوروبيين يمثل الفرنسيون أغلبيتهم المطلقة – عددهم 733 من أصل885 ألف مستوطن أوروبي في سنة 1931 - ، والباقي من المستوطنين الإيطاليين و الإسبان والمالطيين وبعض اليونانيين والسويسريين والألمان والإسكندنافيين.

فقد دلت الإحصائيات أنه حتى نهاية الحرب العالمية الثانية كان جل اليهود الوافدين على فلسطين من أوروبا، بل أن نسبتهم وصلت سنة 1948 إلى نحوى 90 بالمائة [(32)] من مجموع الوافدين رغم أن أوروبا كانت تظم إلى غاية تلك السنة نحو 4 ملايين يهودي بما فيهم يهود الإتحاد السوفياتي فقط، مقابل 5.8 مليون في الولايات المتحدة الأمريكية[(33)] وأعداد أقل في إفريقيا وآسيا والعالم العربي .ولم تتغير هذه النسبة بعد تلك الفترة إلا بشكل متذبذب لصالح يهود إفريقيا ويهود العرب وأمريكا.وهو ما يعني أن المجتمع الاستيطاني الذي كان قائما في الجزائر وفلسطين هو مجتمع أوروبي لا فرق بينه سوى الصفة الدينية بين المسيحية واليهودية.

سادسا: لقد أفرزت الظاهرة الاستيطانية ظواهر متعددة في الجزائر وفلسطين أدت بسلبياتها إلى رد فعل من السكان المحليين بلغ ذروته في الجزائر سنة 1954 عندما اندلعت الثورة التحريرية الكبرى واستهدفت أول ما استهدفت مصالح المستوطنين وفرنسا الداعمة لهم، بينما كان ميلاد دولة إسرائيل أهم ثمرة لسياسة الاستيطان اليهودي في فلسطين.

سابعا: رغم أن حملة الاحتلال الفرنسية على الجزائر لم تخلو مطلقا من الجانب الديني،إلا أن الحركة الاستيطانية في الجزائر هدفت إلى تذويب الجزائر وجعلها في النهاية جزءا لا يتجزأ من فرنسا،لأنها استهدفت تحقيق مصالح اقتصادية أكثر من

أي مصالح أخرى و ذلك عبر تكوين طبقة غنية من المعمرين تسيطر على ثروات البلاد وتوجهها في خدمة اقتصاد" الإمبراطورية الفرنسية "، أما الحركة الاستيطانية في فلسطين وإن لم تخلو من الأهداف الاقتصادية عبر تأسيس مؤسسات استثمار مختلفة طوال النصف الأول من القرن العشرين خاصة أثناء فترة الانتداب، إلا أنها ركزت على العامل الديني أكثر من أي عامل آخر.مستهدفة في النهاية تأسيس دولة دينية مغتصبة لحقوق الفلسطينيين، كمرحلة أولى على طريق تكوين "إسرائيل الكبرى".

2- أثار الاستيطان على الهوية الوطنية للشعبين:

إن مخططات الاستيطان التي طبقتها فرنسا وإسرائيل في الجزائر وفلسطين لم تكن سوى بداية لفصول طويلة من سياسات طمس حضارة المسلمين والعرب ومعالم الحضارات السابقة وإخفاء الحقائق التاريخية وتزوير البارز منها أو تغييرها من الأساس،ولأن الأرض والهوية هما أساس وعنوان أية أمة أو شعب، وحيث أن فصول السيطرة على الأرض وتهجير الإنسان الجزائري والفلسطيني وتشريده قد تمت على نحو ما رأينا، فإن فرنسا وإسرائيل وجهتا خططهما صوب قضية الهوية الوطنية للشعبين لتشويه كل ما يمت بصلة لأصل وحضارة الشعب في المنطقتين.

فقد ركزت فرنسا منذ الأيام الأولى للاحتلال جهودها على ضرب اللغة العربية والإسلام في الجزائر لكونهما يعتبران أهم ركائز الهوية الوطنية الجزائرية، وسعت إلى خلق واقع لغوي جديد يستند إلى خلق صراع لغوي بين الجزائريين ومنع تدريس اللغة العربية في المدارس القليلة التي أنشأتها منذ نهاية القرن التاسع عشر لتدريس الأهالي، وعمدت إلى مصادرة معظم معاهد التربية والتعليم بالعربية التي كانت موجودة قبل الاحتلال وتحويل بعضها إلى مستشفيات ومقرات لجيشها والبعض الآخر إلى معاهد التعليم الفرنسي[34] وقد ساهمت تلك السياسة في تقهقر اللغة العربية بعد الاحتلال [35] تدريجيا، ورغم تزايد مطالب الجزائريين عبر مناضلي الحركة الوطنية بتعليم اللغة العربية وجعلها لغة رسمية بجانب اللغة

الفرنسية في الجزائر، إلا أن السلطات الفرنسية أصدرت سنة 1938 قانونا رسميا اعتبرت بموجبه اللغة العربية لغة أجنبية في الجزائر، ولم تتوان في محاربة التعليم العربي الحر الذي كانت تقوم به جمعية العلماء المسلمين وبعض المنظمات الوطنية الأخرى بهذه اللغة، فهي تضع شروطا معرقلة للحصول على ترخيص رسمي لرجال التعليم لمزاولة نشاطهم التعليمي وأدى ذلك إلى غلق عدد كبير من المدارس وتهديم بعضها ،كما عرفت المساجد التعليمية نفس المصير، وفي المقابل سعت إلى زرع وتعميم اللغة والثقافة الفرنسية وبنت لذلك المدارس خصوصا في المدن الكبرى ووضعت لها برامج مفرنسة لغة ومضمونا ،وأصبحت كل المراسلات والتقارير الإدارية تتم بالفرنسة حتى تلك الموجهة للجزائريين.

أما الجانب الديني الذي لم يكن خافيا على أحد في الحملة الفرنسية على الجزائر منذ ما قبل الحملة نفسها، فقد أكدته تصريحات وأفعال الفرنسيين منذ الأيام الأولى للاحتلال عندما أعلن سكرتير الحاكم العام الفرنسي في الجزائر سنة 1832: "أن آخر أيام الإسلام قد دنت وفي خلال عشرين عاما لن يكون للجزائر إله غير المسيح، ونحن إذا أمكننا أن نشك في أن هذه الأرض تملكها فرنسا، فلا يمكننا أن نشك على أي حال بأنها قد ضاعت من الإسلام إلى الأبد'أما العرب فلن يكونوا رعايا لفرنسا إلا إذا أصبحوا مسيحيين جميعا"، وقد أعاد المحتلون تأكيد سياسة- التمسيح- في مناسبات عديدة كمناسبة احتفالهم سنة 1930 بمرور مائة عام على احتلال الجزائر حيث قالوا إن المغزى الحقيقي من وراء إقامة هذه الاحتفالات إنما هو "لتشييع جنازة الإسلام"[36] في الجزائر.

لقد أطلقت فرنسا يد المبشرين ودعمتهم ماديا ومعنويا لشن حملات تنصير الجزائريين مستغلة حالة البؤس والفقر التي وضعتهم فيها ،كما فعل الأب- لافيجري- في منتصف القرن التاسع عشر وآخرون بعده، ولدعم سياسة التمسيح تلك ومحاربة الإسلام في معاقله لجأت فرنسا منذ الأيام الأولى إلى الاستيلاء على المساجد وتحويلها إلى مستشفيات لجنودها وإلى حساب مختلف المصالح الأخرى، بل هدمت بعضها، ولذلك تراجع عدد المساجد بشكل كبير ومتفاوت بين مختلف

مناطق الجزائر رغم تزايد عدد السكان، فلم يبق في مدينة الجزائر مثلا إلا خمسة مساجد من أصل 176 مسجدا كانت موجودة عند الاحتلال[37]، كما استولت على الأوقاف الإسلامية المشكلة من عقارات كانت تمول مختلف الأعمال الخيرية ولم يبق في مدينة الجزائر أي عقار من أصل ثمانية آلاف عقار كانت مسجلة بها عند الاحتلال[38].

لقد اتبعت فرنسا إجراءاتها تلك ببسط رقابتها على شؤون الدين الإسلامي وعدم فصله عن الدولة، رغم أنها دولة علمانية في الأساس طبقا لما نص عليه دستورها وفضلت تطبيق مرسوم 1905 في الجزائر فقط سنة 1907 وعلى الدين المسيحي واليهودي فقط[39] وقامت بتقسيم الجزائر إلى نحو 95 منطقة دينية فيها نحو 166 مسجدا وزاوية لا غير يعتبر فيها المفتي رئيسا للمنطقة[40] .

وغالبا ما كان هؤلاء يوالون فرنسا وسياستها سواء مكرهين أو تحت ضغط الإغراءات لإصدار فتاوي تحرم محاربة فرنسا، لقد أدركت فرنسا أيضا أن القرآن يمثل عمود الإسلام الذي يخشى بأسه،فالفرنسيون يعتقدون أن القرآن هو سبب السخط الشعبي العام عليهم في الجزائر فقد أكد أحد النواب في البرلمان الفرنسي أن"-القرآن- هو الذي يحرض المسلمين الجزائريين على إذابة الفرنسيين"، ومن ثم قرروا القضاء عليه وعلى الدين الذي جاء به[41] لأنهم يدركون تماما الإدراك أن الإسلام لا يمثل دينا فقط فهو حضارة كاملة ودين وأدب وفنون وجهاز خلقي و جهاز قانوني أنتج بتفاعله مع الماضي والحاضر الشخصية الجزائرية الحديثة[42] .

وفي واقع الأمر لم تكن هذه السياسة لتغيب على إسرائيل في فلسطين فيكفي أن يعرف المرء نوع الأسس التي أقيمت عليها تلك الدولة ليستنتج طبيعتها ومن ثم سياستها على أساس أن الفعل عادة ما يكون من نفس جنس الفكرة، فقد سعت دولة إسرائيل الرسمية وقبلها الحركة الصهيونية إلى إعادة إحياء اللغة العبرية المندثرة وتعليمها لناشئتها، وقد نجحت مجهودات اليهود في جعل اللغة العبرية كإحدى لغات فلسطين الرسمية منذ سنة 1907[43] في العهد العثماني،

وفي العهد البريطاني سمحت لهم سلطات الانتداب بالكتابة على النقود والطوابع اليهودية عبارة- أرض إسرائيل- بالعبرية أمام كلمة فلسطين[44].

وعند قيام إسرائيل خططت لتعليم اللغة العبرية على مراحل لكل المهاجرين إلى فلسطين حيث ترسلهم إلى معسكرات خاصة لتعليمهم مبادئ اللغة العبرية وأصولها وما يحتاجونه من مفردات تعينهم على تدبير حاجاتهم اليومية[45] وأكدت في قراراتها الرسمية على وجوب ممارسة كل العمليات التعليمية بالعبرية حتى التي تتم في بعض المدارس العربية أو المختلطة' ولم تستعمل اللغة العربية في المدارس العربية الابتدائية إلا كمادة ثانوية، فكان أن تخرج عدد كبير من تلاميذها وهم لا يقرؤون ولا يكتبون بالعربية إلا بصعوبة كبيرة[46]، وقد طالت سياسة التضييق على تعليم اللغة العربية لما يعرف بعرب 1948 مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة في مراحل لاحقة.

إن تعصب إسرائيل للغة العبرية على حساب اللغة العربية وسعيها الدؤوب لإحيائها لم يكن أقل من تعصبها للدين اليهودي مظهرة بذلك حقدا كبيرا على الأديان الأخرى خصوصا الإسلام والمسلمين، فقد كانت فكرة إقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين قائمة منذ البداية على أساس ديني ينبع من شعار مفاده - أرض الميعاد لشعب الله المختار- ولذلك سعى اليهود بكل الوسائل إلى الاستيلاء على الأماكن المقدسة في فلسطين وتدمير بعضها،كاتخاذهم من حائط البراق - حائط المبكى- معلما ومكانا مقدسا لهم مما تسبب في وقوع أحداث قاتلة حوله مثل تلك التي حدثت سنة 1929' كما أنهم لجأوا في أخطر أعمالهم إلى حرق المسجد الأقصى أولى القبلتين وثالث الحرمين في سنة 1967 ، وهي تنفذ مخطط أنفاق تحت ساحة المسجد بذرائع مختلفة تهدف في حقيقتها إلى هدم المسجد بدعوى أنه بني على ما يعرف بـ- هيكل سليمان-** عليه السلام.

إن التعصب الديني الذي يميز مواقف اليهود في فلسطين لم تسلم منه أيضا المقدسات المسيحية، فقد دمرت عدة كنائس قديمة ذات قيمة تراثية ودينية كبيرة ككنيسة القديس- قسطنطين- ودير القديس – يعقوب- واحتلت أديرة أخرى

كديره راهبات "القربان المقدس" والآباء الألمان وقصر القاصد الرسولي، كما نهبت ممتلكات كنسية ونسفت مقرات أخرى، ولم تسلم حتى مقابر كنيسة اللاتين ومقابر اليونان من التدمير على جبل صهيون[47] إنها أعمال من صميم التعصب الديني الذي أنتج تجاوزات في حق الأديان كلها بما فيها الدين اليهودي نفسه.

لقد كانت إسرائيل ولا زالت دولة دينية لم يفصل فيها الدين قط عن سياستها وأنظمتها ،للحاخامات فيها نفوذ ا واسعا[48]، فهم ينشئون الأحزاب السياسية الدينية المتطرفة ويحرمون الزواج والطلاق المدني ،ولا مخطط في الدولة يمر بدون موافقة رجال الدين.

❖ **هوامش البحث :**

(1) مجدي حماد: **النظام السياسي الإستيطاني، دراسة مقارنة إسرائيل وجنوب إفريقيا**، دار الوحدة للطباعة والنشر -ببيروت- 1981 ، ط01، ص44-45.

(2) المرجع السابق: ص 45.

(3) عبد الحميد زوزو: **تاريخ الاستعمار والتحرر في أفريقيا وآسيا**: ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر- 1997 . ص 72.

(4) أنيس الصايغ: **الهاشميون والقدس**، منشورات جريدة المحرر والمكتبة العصرية- بيروت- 1966. ص44.

(5) أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء الأول**، القسم الأول، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر1992.ص 66،67.

(6) المرجع السابق، ص70.

* نص ذلك الفرمان على منع الهجرة اليهودية الجماعية إلى أرض الدولة العثمانية ومنها فلسطين، كما منع بموجبه الحجاج اليهود البقاء أكثر من ثلاث أشهر في فلسطين . انظر عماد الدين خليل: **هجمات مضادة في التاريخ الإسلامي**. ص 22.

(7) أنيس الصايغ: المرجع السابق: ص 45.

(8) عماد الدين خليل: **هجمات مضادة في التاريخ الإسلامي**، الطبعة الثانية - مكتبة النور للإنتاج الإعلامي والتوزيع، قسنطينة، الجزائر 1989، ص 20 .

(9) هاني الهندي، محسن ابراهيم: **'إسرائيل'. فكرة..حركة.. دولة..**، دار الفجر الجديدة للطباعة والنشر. -بيروت- 1958 . ص 65.

(10) المرجع نفسه.ص 65.

(11) ابراهيم أبو لغد: **تهويد فلسطين** ، ترجمة أسعد رزوق: منظمة التحرير الفلسطينية-مركز الأبحاث- بيروت- 1972- ص71.

(12) وزارة الدفاع الوطني: **منظمة التحرير الفلسطينية**، نشر مركز الدراسات العامة والوثائق- الجزائر(دس ط) ص11.

(13) هاني الهندي، محسن إبراهيم: مرجع سبق ذكره، ص56 .

(14) إبراهيم أبو لغد: مرجع سبق ذكره، ص 157-158.

(15) هاني الهندي، محسن إبراهيم: المرجع السابق- ص 70،71.

(16) وزارة الدفاع الوطني: المرجع السابق- ص9،10.

(17) آلان- ر- تايلور: **مدخل إلى إسرائيل**: تعريب شكري محمد نديم: منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت- 1969. ص79.

(18) Jean. paul chagnollaud : **Maghreb et palistine**. Edition sind-bad –Paris.France 1977. P30.

(19) Charls Robert Ageron : **Histoire de l'Algérie contemporaine 1830-1970.** Presse universitaire de france- Paris-1970. P 77-78.

(20) Rèné Gallissot (et autres) : **Mouvement ouvrier، communiste et nationalisme dans le monde arabe** : Les- éditions ouvrières Paris 1978. P 128.

(21) Jean Paul chagnollaud : op.cit. P 30.

(22) عبد الحميد زوزو:. مرجع سبق ذكره، ص 72.

(23) إلياس سعد: **الهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة**: مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية- بيروت، 1969، ص 07.

(24) إبراهيم العابد: دليل القضية الفلسطينية –أسئلة وأجوبة- مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1969، ص148.

(25) L'organisation arabe du travail : **Les implantations israéliennes et leur répercussion sur la conditions des travailleurs arabe en Palestine et dans les autres territoires arabes occupées**. .(Bureau de l'organisation Arabe du travail.) P 12 .□

(26) إبراهيم العابد: مرجع سبق ذكره، ص 129.

(27) L'organisation arabe du travail : op. cit. P12.

(28) إبراهيم العابد: مرجع سبق ذكره، ص 148.

(29) Jean paul chagnollaud : op.cit. P30.

□(30)وزارة الدفاع الوطني: مرجع سبق ذكره، ص 9-10 .

(31)– Mostefa Lachraf :**Algérie et tièrre-monde- Agression، résistance et solidarité interncontinentales**-Edition bouchene –Alger 1989. P163.□

(32) إلياس سعد: مرجع سبق ذكره،. ص 58 .

(33) المرجع السابق. ص248،249 .

(34) رابح تركي: التعليم القومي والشخصية الجزائرية: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية ،الجزائر 1981.ص103.

(35) مصطفى الأشرف: الجزائر الأمة و المجتمع، ترجمة: حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1983. ص417.

(36) رابح تركي: مرجع سبق ذكره،.ص104. 110.

(37) أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق.ص74.

(38) رابح تركي: المرجع السابق. ص329 .

(39) المرجع نفسه. ص110111 .

(40) أحمد توفيق المدني: كتاب الجزائر ،نشر دار الكتاب – البليدة – الجزائر 1963.ط02 ،ص350 .

(41) رابح تركي: مرجع سبق ذكره،. ص330.

(42) محمد طمار: الروابط الثقافية بين الجزائر والخارج، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع – الجزائر – 1983

(43) سيد نوفل: العمل العربي المشترك في مجال الدول، جامعة الدول العربية – معهد البحوث والدراسات العربية – مصر 1971.ص247

(44) حسن جلبي: مرجع سبق ذكره،.ص26.

(45) فلاح خالد علي: الحرب العربية الإسرائيلية 19481949 وتأسيس إسرائيل، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1982، ط01 .ص333.

(46) إبراهيم العابد: مرجع سبق ذكره،.ص124.

**سيدنا سليمان عليه السلام هو الذي بنى ما يعرف بالهيكل الذي كان أبوه داود عليه السلام قد بدأ في بنائه، وهو عبارة عن معبد لحفظ تابوت العهد الذي يحتوي على وصايا موسى عليه السلام، وقد كان ذلك في فترة حكم سليمان ومملكته بين 970930ق م. وقد دمر هذا الهيكل لمرات عديدة وأعيد بناؤه حتى العهد الروماني. انظر(سمير جريس: القدس، المخططات الصهيونية ...ص97).

(47) ابراهيم العابد: مرجع سبق ذكره، ص 134136.

(48) المرجع السابق.ص199.